24 – الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن 15 جلسة في إطار البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين". وواصل المجلس الاستماع إلى إحاطات شهرية وعقد مناقشات مفتوحة كل ثلاثة أشهر للنظر في هذا البند[388]. وبالإضافة إلى ذلك، عقد المجلس إحاطتين إعلاميتين غير مقررتين ولم يعتمد مشروعي قرارين متنافسين فيما يتعلق بالحالة في قطاع غزة. وفي إطار هذا البند، نظر المجلس أيضا في التطورات المستجدة في إيران (جمهورية – الإسلامية) والجمهورية العربية السورية ولبنان واليمن، ومجمل الحالة السياسية في الشرق الأوسط[389]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

وخلال عام 2018، استمع المجلس إلى إحاطات في معظم الجلسات التي عقدها في إطار هذا البند المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام واستمع المجلس أيضا في بعض المناسبات إلى إحاطات إعلامية من الأمين العام، ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والأمين العام المساعد للشؤون السياسية. وفي سياق الإحاطات الشهرية، قدم المنسق الخاص تقريرا عن الحالة المتدهورة في قطاع غزة، والتطورات في الضفة الغربية فيما يتعلق بأنشطة الاستيطان والعنف، والحالة في مرتفعات الجولان، والديناميات الإقليمية، وحالة عملية السلام. وخلال تلك الإحاطات، أثيرت أيضا شواغل بشأن تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وفي 20 شباط/فبراير 2018، وضمن سياق إحاطة شهرية تُقدَّم شهريا إلى المجلس في إطار هذا البند، دُعي رئيس دولة فلسطين، محمود عباس، للمشاركة (دُعي ممثل إسرائيل أيضاً للمشاركة)[390]. وفي ذلك الاجتماع، دعا السيد عباس إلى عقد مؤتمر دولي من أجل تشكيل آلية متعددة الأطراف تدعم الطرفين في التفاوض على جميع مسائل الوضع الدائم، في غضون إطار زمني محدد وكما هو محدد في اتفاقات أوسلو، ومن أجل ضمان العضوية الكاملة في الأمم المتحدة لدولة فلسطين والاعتراف المتبادل بين الدولة الفلسطينية والدولة الإسرائيلية على أساس خطوط عام 1967[391].

وقُدّمت أيضا إحاطات إعلامية كل ثلاثة أشهر للإبلاغ عن تنفيذ القرار 2334 (2016). وخلال تلك الإحاطات الإعلامية التي عقدت في آذار/مارس وحزيران/يونيه وحزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر، قدم المنسق الخاص تقريرا عن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، وعن العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب والتحريض والاستفزاز والخطابات الحماسية، وعن الخطوات والجهود المبذولة لدفع عملية السلام قدما، وعن الإجراءات التي اتخذتها جميع الدول للتمييز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967. وفي 14 أيار/مايو 2018، وجّه 10 من أعضاء المجلس رسالة إلى الأمين العام أشاروا فيها إلى الممارسة المتمثلة في تقديم تقارير شفوية عن تنفيذ القرار 2334 (2016)، وطلبوا إلى الأمين العام أن يعمم تقريرا خطيا عن تنفيذ هذا القرار[392]. وفي 18 حزيران/يونيه 2018، قدم الأمين العام التقرير الفصلي السادس عن تنفيذ القرار 2334 (2016) في شكل مكتوب[393]. ولم يقدم أي تقرير خطي آخر خلال الفترة قيد الاستعراض. في 21 كانون الأول/ديسمبر 2018، وجه 10 من أعضاء المجلس و 3 أعضاء جدد رسالة إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن تتعلق بالرسالة الموجهة في 14 أيار/مايو بشأن عدم تنفيذ القرار 2334 (2016)[394]. وفي هذه الرسالة، أكد الموقعون مجددا اقتناعهم بأن التقارير الخطية من شأنها الإسهام في تعزيز تنفيذ القرار. وأفادوا أيضا بأنهم يتوقعون تلقي تقارير خطية كل فترتيْ إبلاغ على الأقل، وطلبوا مرة أخرى إلى الأمين العام أن يعمم على المجلس تقرير خطي عن تنفيذ القرار وذلك قبل جلساته المخصصة لمتابعة القرار 2334 (2016).

وفيما يتعلق بالحالة في قطاع غزة، وفي مواجهة تصاعد العنف في آذار/مارس وأيار/مايو 2018، عقد المجلس جلسات إضافية استمع خلالها أعضاء المجلس إلى إحاطة من الأمين العام

(388) للمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(389) للمزيد من المعلومات، انظر الجزء الأول، القسم 23، "الحالة في الشرق الأوسط".

(390) للمزيد من المعلومات عن المشاركة، أنظر الجزء الثاني، القسم السابع.

(391) S/PV.8183، الصفحتان 10 و 11.

(392) S/2018/454.

(393) S/2018/614.

(394) S/2018/1150.

المساعد للشؤون السياسية في 30 آذار/مارس، ومن المنسق الخاص في 15 أيار/مايو. وفي الجلسة المعقودة في 30 آذار/مارس، أبلغ الأمين العام المساعد المجلس بأن نحو 000 30 شخص شاركوا في ما يسمى مسيرة العودة الكبرى في مواقع مختلفة داخل غزة، مما أدى إلى اندلاع أعمال عنف. وأفاد بأنّ العنف قد اندلع في الضفة الغربية، حيث تظاهر بحسب التقديرات 900 فلسطيني، معظمهم في مدن وسط الضفة الغربية، مثل رام الله والخليل[395]. وعقدت أيضا جلسة أخرى في 15 أيار/مايو، على خلفية العنف الذي اندلع على إثر المظاهرات التي نظمت في إطار مسيرة العودة الكبرى، وكذلك احتجاجا على نقل سفارة الولايات المتحدة في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس في اليوم السابق[396]. وفي هذه الجلسة، أبلغ المنسق الخاص المجلس بالاشتباكات التي وقعت في الضفة الغربية وعن تدهور الوضع، حيث أفادت التقارير بمقتل 60 شخصا على الأقل وإصابة 300 1 آخرين[397]. وفي الإحاطة الشهرية التي عقدت في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، أبلغ المنسق الخاص المجلس بالجهود التي يبذلها فريقه من أجل ضمان العودة إلى اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2014، وذلك على إثر تصاعد وتيرة العنف في الفترة من 11 إلى 13 تشرين الثاني/نوفمبر، جراء عملية نفذتها قوات الدفاع الإسرائيلي داخل قطاع غزة وقتل فيها قائد محلي لكتائب عز الدين القسام، التابعة لحماس، وستةُ فلسطينيين آخرين[398].

وخلال عام 2018، عقد المجلس مناقشات مفتوحة كل ثلاثة أشهر، في كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل وتموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر. وفي تلك الجلسات، نظر أعضاء المجلس والدول الأعضاء على حد سواء في النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، والحالة الأمنية في الضفة الغربية، والأزمة الإنسانية المتدهورة في قطاع غزة. وركز المتكلّمون أيضا على قرار الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وكذلك على قرارها نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس.

وفي خضم تدهور الوضع الأمني في قطاع غزة عقب مسيرة العودة الكبرى، فشل المجلس في 1 حزيران/يونيه 2018 في اعتماد مشروعي قرارين متنافسين، مقدّمين من الكويت والولايات المتحدة، على التوالي[399][400]. وقبل التصويت، أكدت ممثلة الولايات المتحدة أن مشروع القرار الذي قدمته الكويت يمثل "وجهة نظر مفرطة في التحيز" إزاء ما حدث في غزة، وحذرت من أنّ الولايات المتحدة ستعارض مشروع القرار وستصوّت ضدّه، مهما كانت الطريقة التي سيختار بها الآخرون التصويت. وأضافت أنه على الرغم من مسؤولية حماس عن الظروف المعيشية الصعبة في غزة، وعن تحويل المساعدات الإنسانية إلى بنية تحتية عسكرية وشن الهجمات على نقاط وصول المساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى رفض التعاون مع السلطة الفلسطينية في من أجل العمل الموحد على تحقيق السلام، فإنّ مشروع القرار الذي قدمته الكويت لم يورد ذكر حماس[401]. وقد تم التصويت أولا على مشروع القرار الذي قدمته الكويت، ولم يعتمد بسبب التصويت السلبي للولايات المتحدة، العضو الدائم في المجلس. وأكّدت ممثلة المملكة المتحدة في بيانها بعد التصويت أنّ مشروعي القرارين يتضمنان عناصر إما غير متوازنة أو غامضة إلى حد يجعلها غير صالحة للتطبيق؛ وأنّ مشروع القرار الذي قدمته الكويت لم يذكر أسماء الأطراف الإرهابية، ولكنّ مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة لا يشير بشكل كاف إلى مسؤوليات إسرائيل والتزاماتها فيما يتعلق بغزة[402]. وأعرب أعضاء آخرون في المجلس أيضا عن شواغل بشأن النصين المعروضين كليهما[403]. ثم طُرح مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة للتصويت ولم يتم اعتماده، بعد أن فشل في الحصول على العدد المطلوب من الأصوات، وحصل على صوت واحد، هو صوت الولايات المتحدة. وفي تفسير التصويت الذي أعقب ذلك، أعرب بعض أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء عدم إجراء مفاوضات مسبقة، وعن أسفهم لعدم وجود دراسة أشمل للحالة في غزة ضمن النص الذي قدمته الولايات المتحدة[404].

---

(395) S/PV.8219، الصفحتان 2 و 3.

(396) S/PV.8256.

(397) المرجع نفسه، الصفحتان 3 و 4.

(398) S/PV.8405، الصفحات 2 إلى 5.

(399) S/2018/516.

(400) S/2018/520.

(401) S/PV.8274، الصفحتان 2 و 3.

(402) المرجع نفسه، ص 5.

(403) المرجع نفسه، الصفحتان 13 و 14 (هولندا) والصفحتان 14 و 15 (إثيوبيا).

(404) المرجع نفسه، الصفحة 11 (فرنسا)، والصفحة 12 (بيرو)، والصفحة 12 (السويد) الصفحة 14 (كازاخستان).

الجلسات: الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8167 25 كانون الثاني/يناير 2018			30 دولة عضواً[أ]	المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، والمراقب الدائم لدولة فلسطين المراقبة لدى الأمم المتحدة، والمراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي المراقبة لدى الأمم المتحدة، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، والمراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف	كل أعضاء المجلس، وكل المدعوّين[ب]	
S/PV.8183 20 شباط/فبراير 2018			إسرائيل	المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ورئيس دولة فلسطين ذات مركز المراقب	الأمين العام، وكل أعضاء المجلس، وكل المدعوّين	
S/PV.8214 26 آذار/مارس 2018				المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	سبعة من أعضاء المجلس[ج]، والطرف المدعو[د]	
S/PV.8219 30 آذار/مارس 2018				الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقِب	كل أعضاء المجلس، وكل المدعوّين	
S/PV.8244 26 نيسان/أبريل 2018			31 دولة عضواً[هـ]	المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي، ونائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب، والمراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب، والمراقب الدائم عن جامعة الدول العربية	كل أعضاء المجلس، وكل المدعوّين[و]	
S/PV.8256 15 أيار/مايو 2018			إسرائيل	المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب، والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	كل أعضاء المجلس، وكل المدعوّين[ز]	
S/PV.8265 23 أيار/مايو 2018				المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	كازاخستان، وأحد المدعوين[ز]	
S/PV.8274 1 حزيران/يونيه 2018		مشروع القرار المقدم من الكويت (S/2018/516) مشروع قرار مقدم من الولايات المتحدة (S/2018/520)	إسرائيل	المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب	13 عضوا من أعضاء المجلس[ز]، وجميع المدعوّين	لم يُعتمد مشروع القرار S/2018/516 10-1-4 [ح] لم يُعتمد مشروع القرار S/2018/520 1-3-11 [ط]
S/PV.8289 19 حزيران/يونيه 2018				المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	الطرف المدعو	

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8316 24 تموز/يوليه 2018			25 دولة عضوا(ي)	المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والمراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب، والقائم بالأعمال بالنيابة عن وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والمراقب الدائم لجامعة الدول العربية	كلّ أعضاء المجلس، وكلّ المدعوّين(ك)	
S/PV.8329 22 آب/أغسطس 2018				وكيل الأمين العام للشؤون السياسية	الطرف المدعو	
S/PV.8358 20 أيلول/سبتمبر 2018				المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	كلّ أعضاء المجلس، والطرف المدعو	
S/PV.8375 و S/PV.8375 (Resumption 1) 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018			28 دولة عضوا(ل)	المراقب الدائم عن دولة فلسطين، والمنسق الخاص لعملية السلام الأوسط، والمدير التنفيذي مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة (بتسيلم)، والقائم بالأعمال بالنيابة عن وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، والمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقِب، والمراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب	كل أعضاء المجلس(م)، وكل المدعوّين(ن)	
S/PV.8405 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2018				المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	كلّ أعضاء المجلس، والطرف المدعو(ع)	
S/PV.8429 18 كانون الأول/ديسمبر 2018				المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	كلّ أعضاء المجلس، والطرف المدعو	

(أ) الأرجنتين، والأردن، وإستونيا، وإسرائيل، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وآيسلندا، وباكستان، والبرازيل، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وتركيا، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، والعراق، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وقطر، وكوبا، ولبنان، وليختنشتاين، وماليزيا، ومصر، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والنرويج، ونيجيريا، واليابان.

(ب) شارك المنسق الخاص في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من القدس. ومثّل ماليزيا وزير خارجيتها؛ وتكلم ممثّل تركيا باسم منظمة التعاون الإسلامي؛ وتكلّم ممثل الإمارات العربية المتحدة باسم مجموعة الدول العربية؛ وتكلم ممثّل فنزويلا (جمهورية – البوليفارية) باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وتكلم رئيس وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، فضلا عن ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

(ج) بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، والصين، وغينيا الاستوائية، وكوت ديفوار، والكويت، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(د) شارك المنسق الخاص في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من القدس.

(هـ) الأردن، وإسرائيل، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وآيسلندا، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وتركيا، وتونس، والجمهورية العربية السورية، وجنوب أفريقيا، والعراق، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفييت نام، وقطر، وكوبا، ولبنان، وليختنشتاين، ومالطة، وماليزيا، ومصر، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، وناميبيا، والنرويج، ونيجيريا، واليابان.

(و) تكلم ممثّل العراق باسم منظمة التعاون الإسلامي؛ وتكلّم ممثل تونس باسم مجموعة الدول العربية؛ وتكلم ممثّل فنزويلا (جمهورية – البوليفارية) باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وتكلم رئيس وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، فضلا عن ألبانيا وأوكرانيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

(ز) الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأوكرانيا، وإيطاليا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، والسنغال، والسويد، والصين، وفرنسا، وكازاخستان، والكويت، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(ح) *المؤيدون*: الاتحاد الروسي، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، والسويد، والصين، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكازاخستان، وكوت ديفوار، والكويت. *المعارضون*: الولايات المتحدة. *الممتنعون*: إثيوبيا، وهولندا، وبولندا، والمملكة المتحدة.

(ط) *المؤيدون*: الولايات المتحدة. *المعارضون*: الاتحاد الروسي، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، والكويت؛ *الممتنعون*: إثيوبيا، وبولندا، وبيرو، والسويد، والصين، وغينيا الاستوائية، فرنسا، كازاخستان، وكوت ديفوار، والمملكة المتحدة، وهولندا.

(ي) الأرجنتين، والأردن، وإسرائيل، وإكوادور، وإندونيسيا، وجمهورية وإيران الإسلامية، وباكستان، والبرازيل، وبنغلاديش، وتركيا، والجمهورية العربية السورية، وجنوب أفريقيا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وفييت نام، وقطر، وكوبا، ولبنان، وماليزيا، ومصر، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والنرويج، ونيجيريا، واليابان.

(ك) شارك المنسق الخاص في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من القدس. تكلم ممثّل بنغلادش باسم منظمة التعاون الإسلامي؛ وتكلم ممثّل فنزويلا (جمهورية – البوليفارية) باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وتكلّم القائم بالأعمال بالنيابة عن وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، وكذلك ألبانيا وليختنشتاين والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

(ل) الأردن، وإسرائيل، وإكوادور، وإندونيسيا، وأوروغواي، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وباكستان، والبرازيل، وبنغلاديش، وتركيا، والجمهورية العربية السورية، وجنوب أفريقيا، والعراق، وعمان، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفييت نام، وقطر، وكوبا، وكوستاريكا، ولبنان، وماليزيا، ومصر، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، وناميبيا، والنرويج، واليابان.

(م) مثّل كازاخستان نائب وزيرها للشؤون الخارجية.

(ن) شارك المنسق الخاص في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من القدس. تكلم ممثّل بنغلادش باسم منظمة التعاون الإسلامي؛ وتكلم ممثّل عمان باسم مجموعة الدول العربية. وتكلم ممثّل فنزويلا (جمهورية – البوليفارية) باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

25 – الحالة المتعلقة بالعراق

خلال عام 2018، عقد مجلس الأمن خمس جلسات واتخذ قرارا واحدا فيما يتعلق بالبند المعنون: الحالة المتعلقة بالعراق. ومع اتخاذ القرار 2421 (2018) بالإجماع، يكون المجلس قد جدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لمدة 10 أشهر، حتى 31 أيار/مايو 2019[405]. وباستثناء جلسة واحدة، عُقدت جميع الجلسات، في إطار هذا البند وخلال الفترة قيد الاستعراض، على شكل جلسات إحاطة[406]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، استمع المجلس إلى إحاطات فصلية عن الحالة في العراق مقدّمة من الممثل الخاص للأمين العام للعراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وعلى خلفية هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف أيضا باسم داعش)، قدم الممثل الخاص إحاطة إلى المجلس عن مسألة عقد الانتخابات البرلمانية والمرحلة التي بلغتها هذه المسألة، وكذلك عن أنشطة البعثة في مجالي الحوار السياسي والمصالحة الوطنية. وفي هذا الصدد، لاحظ الممثل الخاص أن العودة الطوعية والكريمة للمشردين داخليا، في ظل ظروف من السلامة والأمن، أمر حاسم حتى تكون الانتخابات ناجحة وذات مصداقية[407]. كما أطلع المجلس على الاحتجاجات العامة التي أعقبت ادعاءات بحدوث تزوير انتخابي وسوء إدارة للانتخابات البرلمانية[408]. وأشار الممثل الخاص أيضا إلى مسألة المفقودين الكويتيين ورعايا وممتلكات البلدان الثالثة[409]. وأفاد الممثل الخاص، خلال إحاطته الأخيرة إلى المجلس، بأن المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قد وصل إلى العراق في 30 تشرين الأول/أكتوبر[410].

(405) القرار 2421 (2018)، الفقرة 1؛ وللمزيد من المعلومات عن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني.

(406) وللمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(407) S/PV.8184، الصفحة 2.

(408) S/PV.8324، الصفحة 2.

(409) S/PV.8184، الصفحة 3؛ S/PV.8271، الصفحة 4؛ و S/PV.8324، الصفحة 4.

(410) S/PV.8396، الصفحة 3. وللمزيد من المعلومات، انظر الجزء السادس، القسم الثاني، "التحقيق في المنازعات وتقصي الحقائق"، والجزء التاسع، القسم الثالث، "هيئات التحقيق".